أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء
26/05/2026
العدد: 288

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

رسالة الحزب الشيوعي العمالي العراقي الى مراسم تأبين الرفيق جليل شهباز، الشخصية الشيوعية المحبوبة!

الحضور الكرام... اسعدتم مساءاً!
إنقضت ايام ثقيلة فعلاً على رحيل الرفيق جليل شهباز، كادر الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، والشخصية الشيوعية المناضلة والمحبوبة. أيام ثقيلة على عائلته وأهله ورفاقه ومحبيه، وما أكثرهم!
لقد رحل الرفيق جليل تاركاً غصة عميقة في قلوبنا جميعاً. فعقود مديدة من النضال والرفاقة لازالت حية في ذاكرتنا، رحل تاركاً طيفاً واسعاً من رفاقه واصدقائه ومحبيه في حالة من الحزن العميق والذهول والاسف الكبيرين فعلاً. لقد رحل مبكراً، وخسرناه جميعاً . خسرناه نحن رفاق دربه، عمال كردستان ومحروميه وكل المتطلعين للحرية والمساواة وعالم أفضل!
يالشدة ما يحتاج العالم اليوم الى جليل والجليليين الذيين ما انفكوا يوما في الدفاع عن راية ماركس ومنصور حكمت والشيوعية العمالية، عن راية النضال من أجل إرساء عالم لا جوع فيه ولا ظلم ولا إستغلال ولا طبقات، عالم إشتراكي.
لقد كان إنسان وقف دوماً في مقدمة الصفوف، مفعم بالفخر بنضاله ورفاقه ودربه، محبوباً الى ابعد الحدود وكان على طول الخط مصدر أمل لكل من يصبو الى عالم أكثر إنسانية وتحرراً ومساواة..
لقد كانت حياته حياة نضال وصدق وإخلاص. وحتى قبل يوم أو أيام من رحيله كان مع رفاقنا في قيادة حزب االشيوعي العمالي في كردستان يتباحث حول سبل تقوية الشيوعية العمالية في دهوك وبهدينان.

سيبقى اسمه خالدًا في ذاكرة نضالاتنا ونضالات كل التحرريين.
مرة أخرى نعزي افراد عائلته ورفاقنا في الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني واصدقائه ومحبيه. سيبقى حياً في نضالنا اليومي. سيبقى مكانه شاغراً في صفوف كل الساعين من أجل عالم لائق، يليق بإنسان هذا العصر، ستبقى ذكراه نوراً يضيء درب الكثيرين في هذا النضال!
المجد والخلود لذكرى الرفيق جليل شهباز!

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
23آيار 2026

فوضى توزيع القوة عبر الصراع الدائر في المنطقة

سمير عادل

أيُّ الخيارين أكثرُ جدوىً استراتيجيًا للصين وروسيا: المضيُّ في كسر هيبة الولايات المتحدة عبر الاصطفاف الضمني خلف عناد الجمهورية الإسلامية، مهما بلغت كلفة ذلك على مصالحهما مع دول الخليج وإسرائيل، وما يترتب عليه من خسائر في مضيق هرمز؟ أم تبنّي مقاربةٍ براغماتيةٍ تقوم على حماية مصالحهما الحيوية في المنطقة؟
وبموازاة ذلك، تحاول أوروبا إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مكانتها المتهاوية، سواء عبر لجم نزيفها الاقتصادي بسبب الحرب الأوكرانية وإغلاق مضيق هرمز، أو التكيّف مع مرحلة نتائج "الطلاق" الأمريكي عنها، والسعي لتشكيل قوة عسكرية مستقلة قادرة على التدخل لفتح مضيق هرمز، وهو ما يتجاوز في جوهره قضية المضيق وتداعياتها المباشرة.
بناءً على ذلك، يمكن النظر إلى الصراع القائم بين الولايات المتحدة وإيران بوصفه حربًا عالمية بالمعنى المجازي المعاصر، لما له من تأثير حاسم في إعادة تشكيل المعادلات السياسية والتوازنات الدولية، وتحديد موقع الأقطاب في النظام العالمي.
في ظل التحولات السياسية الكبرى في العالم، تشهد التحالفات القديمة، مثل الحلف الأوروبي–الأمريكي، وكل العالم القديم الذي أُقيم على أنقاض الحرب العالمية الثانية، بدأ يتفكك، ويشهد تغييرات جوهرية على الصعد الفكرية والسياسية والاقتصادية بين أقطابه الإمبريالية التقليدية التي أسست للنظام الذي يتهاوى اليوم. وحتى مجموعة بريكس، هي الأخرى، وهي التكتلات الحديثة - التي أُنشئت على أساس تقوية فرصها وحظوظها بالمنافسة الاقتصادية والجيوسياسية، انقسامات واضحة بين أقطابها وأعضائها وبدأت الصراعات تنشب في صفوفها؛ فالحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران أحدثت تصدعات داخلها. إن التلاسن بين وزير الخارجية الإماراتي ونظيره الإيراني في الإجتماع الأخير لوزراء خارجية المجموعة، وأكثر من ذلك، فإن الاتفاقيات التي أُبرمت بين الإمارات والهند، بما فيها العسكرية، على غرار الأقرب الى التحالف الاستراتيجي بين السعودية وباكستان، تشير إلى احتدام الصراع السياسي بين أعضاء بريكس، التي طالما عوّلت عليها روسيا بالدرجة الأولى، ثم الصين، ليكون الدرع الذي يتصدى للمواجهات الاقتصادية مع أمريكا وأوروبا.
ليس بشيء جديد ما نقوله بأن الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت مكانتها بالتآكل، تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر الحروب والعسكرة، رغم ادعاءات إدارتها، التي رفع رئيسها دونالد ترامب شعار إنهاء الحروب في العالم. وتسعى الولايات المتحدة، عبر هذه السياسة الجديدة، إلى احتواء منافسيها من خلال إعادة تشكيل الواقع الجيوسياسي، بما يكرّس سيطرتها على المضائق الحيوية وتحكمها في إمدادات الطاقة، كما حدث في فنزويلا وما يحدث اليوم في إيران.
وعلى الرغم من اعتبار أن استراتيجية البيت الأبيض والبنتاغون التي صيغت قبل الحرب على إيران، هي أن الصين تشكل خصم للولايات المتحدة الامريكية، الان ان الوقائع تبين هناك أقطاب اقتصادية أخرى آخذة في الصعود، وبغض النظر عن حجم ناتجها القومي مقارنة بالولايات المتحدة، حيث باتت الهند تحتل المرتبة الرابعة عالميًا بعد أن أزاحت اليابان، إلى جانب قوى صاعدة أخرى مثل باكستان وتركيا والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا الذين يشكلون الثلاثة الأخيرة الركيزة الأساسية لمجموعة بريكس، التي وضعت في أجندتها إصدار عملة موحدة تزيح او تنافس الدولار الأمريكي، والتبادل التجاري بعملاتها المحلية وإنشاء صندوق للاستثمار والدعم والقروض على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

البقية على الصفحة الثالثة

لماذا تُهاجم منظمات المجتمع المدني النسوية؟

نادية محمود

كلما ارتفع صوت المنظمات النسوية مطالباً بالعدالة، ارتفعت بالمقابل حملات التخوين والكراهية ضدها. والسؤال هنا: لماذا تُهاجم هذه المنظمات بهذا العنف؟ ولماذا يخاف البعض من وجودها وتأثيرها؟ الجواب بسيط ومؤلم في الوقت نفسه: لأن المنظمات النسوية تكشف الظلم الواقع على أكثر من نصف المجتمع، وعلى الجزء الأضعف فيه، أي النساء و الأطفال. إنها تكشف ما يحاول كثيرون تسويقه باعتباره"شأناً عائلياً"، أو "شرعاً دينياً"، بينما هو في الحقيقة عنف وانتهاك وحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية.

المنظمات النسوية لا تطالب بشيء خارق أو مستحيل. هي تطالب بأيقاف العنف ضد النساء، إيقاف القتل، إيقاف الاغتصاب والقتل بعد الاغتصاب، بأن يُعاقب المجرم، وأن يُحاكم المغتصب والقاتل وفق قانون عادل، لا وفق أعراف عشائرية أو صفقات اجتماعية. تطالب بأن تُعامل المرأة كإنسان كامل الحقوق، لا ككائن يمكن التضحية به حفاظاً على "السمعة" أو "الشرف". تطالب بتحقيق العدالة، كي لا تتحول حياة النساء إلى مسلسل من الخوف الدائم، ومن القلق المستمر.

ما أن تدافع المنظمات النسوية وتعبر عن صوت الطفلات والمراهقات اللواتي قتلن وعنفن، والامهات اللواتي سُحِبَ اطفالهن منهن بدون قانون عادل، حتى تنبري مختلف الالسن، وبعبارات لا تعكس الا "ثقافة واخلاق" الناطقين بها. شتائم، واتهامات، وطعن بالاخلاق..و..و..

المنظمات النسوية دافعت عن الأمن والأمان للنساء والاطفال. لم تقتل المنظمات النسوية أحداً. لم تحمل سلاحاً ضد أحد، لم تذبح فتاة، لم تغتصب طفلات، لم تقتل، ولم ترتكب ما يسمى "جرائم الشرف". لم تهدد او تتوعد احدا، هي طالبت بشيء واحد لاغير: الأمان!

الذي قتل النساء هو العنف المنصوص عليه قانونا ويمارس ويبرر كعرفا اجتماعيا. الذي يقتل النساء هو غياب القانون أو تعطيله، هوالإفلات المستمر من العقاب. الذين يقتلون النساء معروفون: آباء، إخوة، أعمام، أزواج، ومجرمون يجدون دائماً من يبرر لهم أو يصمت عنهم.

لا "تهدم" المنظمات النسوية الاسرة! الأسرة التي تُجبر أطفالها على الزواج، وتقتلهم إن رفضوا، الأسرة التي يغتصب فيها الأب ابنته ويفاوضها على ان يكون الطفل من صلبه(كما تظهر قصة فتاة صلاح الدين)،الأب الذي يقتل طفلته برميها من الطابق السابع،او يربطها تحت لهيب الشمس حتى تموت، هي أسرٌ مدمَّرة أساساً وتحتاج إلى تدخل حقيقي. إنقاذ لضعفائها: للفتيات، وللأطفال، وللنساء. كي لا يفلت مغتصب ولا يفلت قاتل.

لم تدمر المنظمات النسوية الأسرة، بل دَمرّها غياب القانون واستمرار الإفلات من العقاب. فحين يُدان رجل باغتصاب ابنته والتسبب بحملها، ثم يُطلق سراحه بحجة "عدم كفاية الأدلة". من يكون الذي دمر الاسرة؟

حين ترفض النساء العنف الاسري، ينبري احدهم بالقول " انه العهر الاسري". هكذا يوصفون الامان الذي نريد، واللاعنف الذي نريد. يصفون مطالبنا بالأمان على انه " تدمير" وانه "عهر"! بل ويهددون" سيكون لنا موقف مع الذين يسعون الى تدمير الاسرة العراقية"!!!

لم يهددوا: بأن القاتل يجب ان يحاكم، ولم يهددوا بأن المغتصب يجب ان يعاقب، ولم يتعهدوا بأن الاطفال يجب ان تتم حمايتهم! لا!..يهددون من يدافع عن سلامة الفتيات والنساء والاطفال.

انهم فعلا يريدونه عالما مقلوبا على رأسه!

ما يحدث اليوم ليس دفاعاً عن القيم، بل دفاع عن بنية تبرر العنف وتمنح المجرم فرص النجاة، بينما تترك الضحية وحدها تواجه مصيرها. لهذا تُهاجم المنظمات النسوية: لأنها تقول بصوت عالٍ إن النساء بشر، وإن الأطفال ليسوا أدوات للانتقام أو الهيمنة، وإن العدالة يجب أن تشمل الجميع.

في النهاية، يبقى السؤال الأخلاقي واضحاً: هل نقف مع الضحايا، أم مع الذين يبررون الجرائم ضدهم؟

المنظمات النسوية اختارت الوقوف مع الضحايا. أما البقية، فعليهم أن يحددوا موقفهم بوضوح.

لماذا أصبح الغرب غير قابل للحكم؟
بريطانيا نموذجًا لأزمة الرأسمالية المتأخرة

توما حميد

في السنوات الأخيرة، امتلأت وسائل الإعلام الغربية ومراكز الأبحاث والبرامج السياسية بسيلٍ من التساؤلات حول ظاهرة باتت واضحة للعيان: لماذا أصبحت الدول الغربية تعاني من أزمة حادة في قابلية الحكم والاستقرار السياسي؟

الأرقام وحدها تكشف عمق الأزمة!

شهدت بريطانيا ستة رؤساء وزراء خلال أقل من عشر سنوات، وتبدلت الحكومات الفرنسية بوتيرة متسارعة، بينما انهار ائتلاف المستشار الألماني أولاف شولتز في نهاية 2024، وتراجعت شعبية الحكومات الأوروبية بما فيه حكومة ميرتس في المانيا إلى مستويات تاريخية. في الولايات المتحدة، أصبح الشلل السياسي داخل الكونغرس حالة شبه دائمة، أما اليابان فتعيش منذ عقود حالة من عدم الاستقرار الحكومي المزمن وتبدل رؤساء الوزراء بوتيرة سريعة. هذه ليست حوادث منفصلة أو مجرد سوء حظ سياسي، بل تعبير عن أزمة بنيوية عميقة تضرب قلب النظام الرأسمالي الغربي نفسه.

السؤال الحقيقي إذًا ليس: لماذا يفشل هذا السياسي أو ذاك؟ بل: لماذا أصبحت الأنظمة الغربية نفسها عاجزة عن إنتاج الاستقرار والحكم طويل المدى؟

أولًا: الأعراض لا الأسباب

نقد التفسير البرجوازي للأزمة:

كالعادة، يتعامل الإعلام البرجوازي مع الظواهر السطحية باعتبارها الأسباب الحقيقية للأزمة. فتُطرح تفسيرات مثل:

- صعود "الشعبوية".
- تنامي "اليمين المتطرف".
- تراجع جودة القيادات السياسية.
- أزمة الديمقراطية الليبرالية.
- انتشار "الاستقطاب" داخل المجتمع.

لكن هذه التفسيرات لا تشرح شيئًا فعليًا، بل تصف فقط أعراض المرض. فصعود الشعبوية ليس سبب الأزمة، بل نتيجة لها. وتراجع مستوى السياسيين ليس خللًا أخلاقيًا أو ثقافيًا، بل انعكاس مباشر لتحولات اقتصادية واجتماعية أعمق. أن ظهور سياسيين بلا رؤية تاريخية أو مشروع استراتيجي، يعتمدون على إدارة الأزمات اليومية والدعاية الإعلامية، ليس صدفة. إنه التعبير السياسي عن مرحلة تاريخية دخلت فيها الرأسمالية الغربية طور الشيخوخة والتناقضات الحادة.

ثانيًا: الجذر الحقيقي للأزمة

الركود الاقتصادي وتراجع الربحية

لفهم الأزمة الحالية، يجب العودة إلى الأساس الاقتصادي للنظام. بعد الحرب العالمية الثانية، دخل الغرب ما يُعرف بـ"العصر الذهبي للرأسمالية" بين الأربعينيات والسبعينيات شهدت أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة معدلات نمو مرتفعة جدًا، تراوحت غالبًا بين 5% و7% سنويًا، مدفوعة بإعادة الإعمار، والتوسع الصناعي، وهيمنة الغرب المطلقة على الاقتصاد العالمي. في تلك المرحلة، استطاع النظام الرأسمالي تحقيق معادلة مستقرة نسبيًا أرباح مرتفعة للرأسماليين وتحسن متواصل في مستوى معيشة الطبقة العاملة. ظهرت دولة الرفاه، وتوسعت الخدمات العامة، وتحسن التعليم والرعاية الصحية، وارتفعت الأجور الحقيقية. كان هناك هامش اقتصادي يسمح بتقديم تنازلات اجتماعية دون تهديد أرباح رأس المال.

أما اليوم، فقد انتهت تلك المرحلة. النمو الاقتصادي في أوروبا يكاد لا يتجاوز 1% في أفضل الأحوال، بينما تعاني اقتصادات كبرى من الركود المزمن وضعف الإنتاجية وتباطؤ الاستثمار. ومع تراجع معدلات الربح، لم يعد رأس المال قادرًا على الحفاظ على أرباحه إلا عبر وسيلة أساسية واحدة،وهي الهجوم المباشر على الطبقة العاملة.

أي:

البقية على الصفحة الرابعة

كلمة ابراهيم حسين، عضو الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني في مؤتمر الحزب الشيوعي الثوري الفنلندي

الرفاق الأعزاء!
باسم اللجنة القيادية لتنظيم الخارج وتنظيم فنلندا للحزب، وباسم الرفاق، أهنئكم بمناسبة المؤتمر السنوي للحزب الشيوعي الثوري. ونحن سعداء جدًا بالمشاركة في اجتماع ومؤتمر هذا المحفل الشيوعي المفعم بالحيوية والنضال.
ايها الرفاق
إن عالمنا اليوم بحاجة إلى الشيوعية أكثر من أي وقت مضى، وبحاجة إلى الأحزاب الشيوعية العمالية وإلى التدخل الشيوعي على نطاق واسع. شيوعية يستمد نقدها واعتراضها من عبودية العمل المأجور، وتستمد نزعتها التحررية والثورية من نقد هذه العبودية ذاتها؛ لأنها حركة طبقية تريد أن تهاجم هذا الواقع وتقضي عليه. شيوعيةٌ يكون هدفها تحرير الإنسان، لا أي شيء آخر؛ لا بناء اقتصادها ودولتها وصناعتها الخاصة، ولا مجرد التحرر القومي أو مناهضة الاستعمار أو توسيع الديمقراطية، بل شيوعية تضع في جدول أعمالها تحرير الإنسان والإنسانية المعاصرة من عبودية العمل المأجور.
ايها الرفاق
قبل مدة كانوا يقولون إن الحياة ليست إلا هذا الواقع، وإن حلم الإنسان بالتحرر قد انتهى، وإن السوق والديمقراطية قد انتصرا، وإن قدرة الإنسان لا تتجاوز هذا الحد. ولم يكتفوا بذلك، بل قالوا إن هذا هو الشكل الوحيد المناسب والمثالي لحياة البشر. كانوا يشنّون أشرس الهجمات ضد الشيوعية والتحرر العمالي. أما هذه الرأسمالية الحالية فقد دفعت حياة الإنسان نحو مأزق شامل، وحولت الحياة إلى خراب وضياع كبيرين. لقد جرّوا العالم من الشرق إلى الغرب إلى أتون الحروب، من أجل الحصول على حصة أكبر من الأرباح والفائض الذي هو ثمرة عمل وإبداع البشرية. إنهم يريدون إعادة بناء عبودية العمل المأجور هذه على أساس العمالة الرخيصة من الشرق إلى الغرب. واتضح أنهم لا يملكون لا الرفاهية، ولا المزيد من الحضارة، ولا حتى مزيدًا من الأمن والسلام. فالضحايا ليسوا فقط أولئك الذين تسقط عليهم القنابل والصواريخ ويفارقون الحياة، بل انظروا أيضًا إلى الأرقام المرعبة لأولئك الذين يصبحون عاطلين عن العمل ومرضى ومحطمين نفسيًا. وانظروا إلى انهيار حياة البشر إلى ما دون خط الفقر.
إن حرب الشرق الأوسط الحالية، التي وضعت الإنسانية في وضع مرعب، هي حرب رجعية. وبسبب كل هذا الرجعية التي يمكن أن تنتجها على المستوى العالمي، وبسبب الضربة التي توجهها إلى حركة إسقاط النظام الإسلامي وحركة الحرية والمساواة في إيران، يجب إدانتها وفضحها؛ وهذا واجب الطبقة العاملة والاشتراكية العمالية والإنسانية المتحضرة.
إذا كانت الشيوعية هي هذه الحركة العمالية من أجل تحرير الإنسان، فلا ينبغي أن يكون أسلوب عملها طائفيًا، ولا أن تكون حركة هامشية لعدد قليل من الأشخاص يكتفون بتفسير العالم لأنفسهم. وإذا كانت حركة من أجل تحرر جذري، فيجب أن ترتبط بالمجتمع وبإنسان عصرها، وأن تلجأ إلى الآليات السياسية والنضالية والتغييرية التي توصلت إليها البشرية حتى الآن. لا يمكن، في الوقت الذي تقوم فيه حركات الطبقات الأخرى على نطاق واسع بتشكيل وعي الإنسان وحياته وحتى اختياراته السياسية عبر تلك الآليات، أن تدخل الحركة التي يُفترض أن تكون حركة التحرر الحقيقي للإنسان إلى العالم بأضعف الإمكانيات.
إن خطوة كل انتصار تبدأ ببناء صف شيوعي وعمّالي، وبناء شيوعية اجتماعية قادرة على إيصال صوت العامل إلى قلب الصراع السياسي حول مصير المجتمع والسلطة السياسية، وتحويله إلى بديل سياسي ملموس وحقيقي داخل ذلك الصراع. وبمعنى آخر، فإن التحول إلى حزب سياسي وإلى راية سياسية هو مفتاح القضية.
آمل أن يكون مؤتمركم خطوة في هذا الاتجاه. ونحن في الحزب الشيوعي العمالي لن ندّخر أي دعم من أجل تحقيق هذا الهدف الشيوعي.

التوفيق لمؤتمر الحزب الشيوعي الثوري
عاشت الوحدة والتضامن الأممي العمالي والاشتراكي

تتمة فوضى توزيع القوة...

يمكن الجزم، بأنّ ما أقدمت عليه الولايات المتحدة في كلٍّ من فنزويلا وحربها على إيران لم يكن سوى تعبيرٍ مكثّف عن نزعتها الإمبريالية لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. فلم تكن تلك السياسات مجرّد تدخلاتٍ معزولة، بل جاءت كجزءٍ من استراتيجيةٍ أشمل مهّدت لفتح طورٍ جديد من العلاقات بين واشنطن وباقي الدول الاخرى، قوامه إعادة توزيع النفوذ ضمن شروط الهيمنة الامريكية. أي بعبارة أخرى، وعبر التحليل السياسي، إن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة في فنزويلا وما أقدمت عليه في إيران بالرغم لم تحصد الى الان نتائج سياسية واضحة، قد أفضى ومهّد لمرحلة جديدة في العلاقات بين واشنطن وبكين، تمثّلت في إبرام اتفاقات وُصفت بـ(التاريخية) خلال زيارة ترامب الأخيرة قبل أيام إلى الصين، حيث فتحت أبواب الصين على مصراعيها لغزو الشركات الامريكية. صحيح أن الصين حصلت على اعتراف الولايات المتحدة بها كقطبٍ ندٍّ ومنافس، وحصلت أيضا على مكاسب اقتصادية، غير أن كلفة هذا الاعتراف جاءت باهظة، إذ أخفقت في انتزاع أي التزام من الولايات المتحدة يقضي بوقف تسليح تايوان أو الكف عن تحريضها على الاستقلال، كما امتنعت الإدارة الأمريكية عن تقديم أي تعهد برفع العقوبات المفروضة على الشركات والبنوك الصينية، أو إلغاء الرسوم الجمركية التي فُرضت عليها.
إلا أن الشيء الجديد نود الإشارة إليه بأن العلامة الفارقة في المشهد السياسي العالمي، الذي تتصدره الولايات المتحدة، هو إن الجميع يقف مترقبًا لنتائج خطواتها؛ فالجميع خاسر من حربها ومن إغلاق مضيق هرمز، سواء كان ذلك إيرانيًا أم أمريكيًا، ومع ذلك لا يستطيع أي طرف التحرك سياسيًا أو دبلوماسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا. وهذا بحد ذاته يبيّن أن الأقطاب المتنافسة، التي تحاول إيجاد موطئ قدم في المعادلات الجديدة التي ترسمها نتائج الصراع والسياسة العسكرية الأمريكية، تدرك أن الولايات المتحدة ما تزال تمسك بزمام المبادرة، وقادرة على قلب الطاولة على منافسيها، بغض النظر عن نجاح سياساتها من عدمه.
وعلى الصعيد الفكري والأيديولوجي، انتهت إلى حد كبير مرحلة التشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتراجعت هذه الشعارات إلى الخلف، لصالح معيار آخر هو: ما الذي ستحققه السياسات من معدلات نمو للأنظمة والحكومات والشركات والبنوك. وأماطت اللثام مرحلة ما بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 ، أي عقب العملية التي نفذتها حركة حماس في غلاف غزة، أن جميع الادعاءات والدعايات حول حرية الرأي والتعبير في العالم الديمقراطي الغربي كانت زائفة ومضلِّلة؛ إذ تعرّضت الاحتجاجات الجماهيرية المنددة بجرائم دولة إسرائيل إلى القمع، وزُجّ بعشرات الفاعلين والنشطاء السلميين في المعتقلات والسجون، كما جرى حجب التعليقات والآراء على مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي التي فضحت الرواية الإسرائيلية وأدانت بربريتها في غزة.
وفي خضم هذه التحولات، وفي ظل حالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها المنطقة، ومع عدم حسم الانتصار السياسي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو إيران، فأن التصورات التي تروّج لفكرة أن النظام الإيراني «مجنون» أو يفتقر إلى الدراية السياسية، فهي لا تفسر الواقع. وعلى العكس من ذلك، يبدو نظام الجمهورية الإسلامية أكثر وعيًا بمصالحه وموقعه. وتكشف سياسة التحدي الإيرانية، بما في ذلك إغلاق مضيق هرمز، عن محاولة لتوجيه ضربات استباقية لسياسات غير معلنة داخل أجنحة من الطبقة الحاكمة الأمريكية، تلتقي مع إسرائيل وبعض دول المنطقة في هدف إسقاط النظام سياسيًا. ويدرك نظام الجمهورية الاسلامية في إيران أن أي تنازل قد يعني سقوطه. ولذلك، فإن ما تجرّعه الخميني من سم عندما وافق على إنهاء الحرب مع العراق، لا يمكن تكراره اليوم؛ في تناول نفس «السم» الذي تجرّعه آنذاك كان بهدف الحفاظ على النظام، أما «السم» الذي يتجرّعه اليوم مجتبى خامنئي، فهو الاستمرار في حالة اللاحرب واللاسلم في أفضل الأحوال أو المضي في حرب يسميها النظام في ايران بأنها الحرب الأخيرة او حرب الصمود حسب السردية التي يطلق عليها، لأن إنهائها او القبول للشروط الامريكية، يفتح الباب أمام إسقاط النظام نفسه.
ولا شك أن المتضرر الأول من هذه الأوضاع هو المستوى المعيشي للطبقة العاملة والكادحين، إلى جانب ما يرافقها من حالة تهديد وترقّب وخوف من الحرب وأجوائها، فضلًا عن التغطية على ممارسات إسرائيل في غزة والضفة الغربية ولبنان، وتماديها في جرائمها وعنصريتها، وما يجري من مآسٍ في السودان. وفي خضم هذه الظروف، تتراجع الحركات المطالبة بالحرية والمساواة والرفاه، التي لا تمتلك سوى الطبقة العاملة سندًا لها، حيث باتت هذه الطبقة تتموضع في موقع الدفاع عن قوتها ومعيشتها، بدلًا من التقدم إلى الأمام، كما حدث في فترات سابقة، ومنها خلال الحملة البربرية الإسرائيلية على غزة.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

تتمة لماذا اصبح الغرب ...

- خفض الأجور الحقيقية.
- تقليص الخدمات العامة.
- إضعاف النقابات
- رفع سن التقاعد
- الخصخصة
- العمل غير المستقر
- نقل الإنتاج إلى مناطق العمالة الرخيصة.

لم تعد هناك "كعكة متنامية" يمكن توزيعها على الجميع كما في مرحلة ما بعد الحرب بل أصبح الصراع يدور حول كيفية توزيع ثروة راكدة أو متقلصة.

ثالثًا: المأزق المستحيل للسياسي الغربي

هنا يظهر التناقض المركزي الذي يجعل الغرب "غير قابل للحكم". السياسي الغربي محاصر بين قوتين متناقضتين:

من جهة الرأسماليين الكبار والأسواق المالية والشركات العملاقة، التي تمول الحملات الانتخابية وتؤثر على الإعلام ومؤسسات الدولة. وهذه القوى تطالب دائمًا بـ:

- تقليص الإنفاق العام
- خفض الضرائب على الشركات والأثرياء
- إلغاء القيود التنظيمية
- الخصخصة
- "مرونة "سوق العمل
- تقليص حقوق العمال

ومن جهة أخرى هناك الطبقة العاملة والجماهير الواسعة التي تعتمد على الخدمات العامة والدعم الاجتماعي، والتي ترفض تحمل المزيد من التدهور في مستوى معيشتها. وهكذا يجد السياسي نفسه أمام مهمة شبه مستحيلة: كيف يمكنه زيادة أرباح رأس المال، وفي الوقت نفسه الحفاظ على شعبيته الانتخابية؟ هذا التناقض هو ما يفسر هشاشة الحكومات الغربية وسرعة انهيارها.

رابعًا: الدَّين كحل مؤقت... وكارثة طويلة الأجل

للهروب من هذا المأزق، لجأت الحكومات الغربية خلال العقود الماضية إلى حل مؤقت هو (الاقتراض الضخم)، أي محاولة إرضاء رأس المال عبر خفض الضرائب، وإرضاء الجماهير عبر الإبقاء جزئيًا على الخدمات العامة، ثم تغطية الفجوة بالدَّين الحكومي. لكن هذا "الحل" تحول إلى عبء هائل. في بريطانيا مثلًا، أصبحت فوائد الدَّين الحكومي تستهلك عشرات المليارات سنويًا، وهي أموال كان يمكن استثمارها في:

- التعليم
- البنية التحتية
- البحث العلمي
- الرعاية الصحية
- التنمية الصناعية

ومع تضخم الديون، تصبح قدرة الدولة على التدخل الاقتصادي أضعف، بينما يتراجع الاستثمار طويل المدى وتضعف القدرة التنافسية للاقتصاد. وهكذا تدخل الدولة في حلقة مفرغة:

- نمو ضعيف
- ديون أعلى
- تقشف أكبر
- طلب استهلاكي أضعف
- استثمار أقل
- ثم نمو أضعف مجددًا

خامسًا: لماذا تراجع النمو أصلًا؟

أزمة الرأسمالية الاحتكارية، ضعف النمو ليس ظاهرة عابرة، بل نتيجة طبيعية لتطور الرأسمالية نفسها.

1-هجرة رأس المال

رأس المال لا يعرف الوطنية، إنه ينتقل حيث توجد أعلى الأرباح. لذلك انتقلت الصناعات الغربية تدريجيًا إلى دول منخفضة الأجور في آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، حيث العمالة أرخص والقوانين البيئية والنقابية أضعف.

النتيجة:

- تدمير القاعدة الصناعية في أجزاء واسعة من الغرب.
- اتساع البطالة والعمل الهش.
- تراجع القوة الشرائية للطبقات الوسطى والعمالية.

2- مرحلة الاحتكار

الرأسمالية الغربية وصلت إلى مرحلة الاحتكار المالي والتكنولوجي. تسيطر شركات عملاقة على قطاعات كاملة، مما يقلل المنافسة الحقيقية ويخنق الابتكار والإنتاجية على المدى الطويل. فبدل الاستثمار في الإنتاج الحقيقي، يتجه رأس المال بشكل متزايد إلى:

- المضاربات المالية.
- إعادة شراء الأسهم.
- الاحتكارات الرقمية.
- الاقتصاد الريعي.

3- تراجع الهيمنة الاستعمارية التقليدية

في الماضي، كانت الإمبراطوريات الغربية تعتمد على النهب الاستعماري المباشر:

- السيطرة على الموارد.
- العمالة الرخيصة
- الأسواق المحتكرة

أما اليوم، فلم يعد بالإمكان ممارسة السيطرة بنفس الشكل القديم، بينما ظهرت قوى منافسة كالصين والهند وغيرها وهذا قلّص قدرة الغرب على امتصاص أزماته عبر التوسع الخارجي كما كان يفعل تاريخيًا.

سادسًا: لماذا تفشل كل الحلول السياسية؟

أحزاب يمين الوسط تقدم حلولًا تقوم على:

- تقليص دور الدولة.
- خفض الضرائب.
- إلغاء القوانين التنظيمية.
- ضرب النقابات.
- خصخصة الخدمات

لكن هذه السياسات تؤدي غالبًا إلى:

- زيادة اللامساواة.
- إضعاف الطلب الداخلي.
- تفكيك الاستقرار الاجتماعي.

أما أحزاب يسار الوسط فتعد بتحقيق النمو مع الحفاظ على مستوى من دولة الرفاه. لكنها في النهاية تصطدم بنفس المشكلة: كيف يمكن جذب الاستثمار الرأسمالي دون تقديم بيئة رخيصة ومرنة لرأس المال؟ أي أن "الحل" يعود دائمًا إلى:

- خفض كلفة العمل.
- الضغط على الأجور.
- تقليص الحقوق الاجتماعية.

وهكذا تصبح الفروقات بين اليمين واليسار الليبرالي فروقات إدارية أكثر منها فروقات جوهرية.

سابعًا: اليمين الشعبوي وصناعة "الأعداء الوهميين"

في ظل عجز النظام عن حل أزماته البنيوية، وفشل يمين ويسار الوسط، تلجأ قوى اقصى اليمين إلى تقديم تفسيرات زائفة للأزمة، مثل:

- الهجرة
- سياسات التنوع والشمول
- انهيار "القيم العائلية"
- النسوية
- الأقليات
- البيروقراطية
- ضعف القادة

هذه الخطابات لا تعالج جذور الأزمة الاقتصادية، بل تبحث عن "كبش فداء" اجتماعي لتوجيه الغضب الشعبي بعيدًا عن التناقضات الحقيقية للرأسمالية. ولهذا نرى صعود موجة رجعية عالمية تستثمر في الخوف والقلق والانقسام الاجتماعي بدل تقديم حلول اقتصادية فعلية.

خاتمة: أزمة حكم أم أزمة نظام؟

إن أزمة "قابلية الحكم" في الغرب ليست مجرد أزمة سياسية أو أخلاقية أو أزمة أفراد. إنها تعبير عن مأزق تاريخي أعمق. الرأسمالية الغربية لم تعد قادرة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي ميز مرحلة صعودها التاريخي. فالاستثمار يحتاج إلى استقرار سياسي، والاستقرار السياسي يحتاج إلى تنازلات اجتماعية، لكن الربحية الرأسمالية لم تعد تسمح بهذه التنازلات كما في السابق. وهكذا يدخل النظام في دوامة هبوط:

- تقشف أكبر.
- غضب اجتماعي أوسع.
- استقطاب سياسي أشد.
- حكومات أضعف وأقصر عمرً.
- واستثمار أقل.

وفي النهاية، يصبح المجتمع كله عالقًا بين حاجات الإنسان وحاجات رأس المال. لهذا فإن أزمة الحكم في الغرب هي مؤشرًا على أزمة تاريخية أعمق تضرب النظام الرأسمالي العالمي في مرحلة نضجه المتأخر، وتفتح الباب أمام صراعات وتحولات كبرى قد تعيد تشكيل العالم خلال العقود القادمة. ان الخروج من هذه الأزمة لن يتم الا بانهاء عمر هذا النظام. هذه الحقيقة تضع مسؤولية تاريخية هائلة على عاتق التيار الاشتراكي والشيوعي في المجتمع.